

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للقصيب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف



نحو ثقافة عالمية من الامتثال للقانون

الدولي الإنساني

وثيقة معلومات أساسية

أبريل 2024

AR

الأصل: بالإنكليزية

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للقصيب الأحمر

وثيقة معلومات أساسية

نحو ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني

موجز تنفيذي

يتيح المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) فرصةً للدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) لإعادة تأكيد الأهمية المحورية للامتثال للقانون الدولي الإنساني بوصفه أداة للحيلولة دون تكبد كلفة بشرية باهظة في الحرب والتقليل من فداحتها.

ومنذ المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، ظلت الدول ومكونات الحركة ملتزمة بتنفيذ القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2019، المعنون "[إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني](#)". ورغم ذلك، ما تزال النزاعات المسلحة تتسبب في مستويات معاناة إنسانية في أنحاء العالم يعجز اللسان عن وصفها، معاناةٍ كان من الممكن تجنب جُلّها لو أن أطراف النزاعات امتثلت لقواعد القانون الدولي الإنساني بصورة أفضل. لذلك، يستند مشروع القرار الأولي المعني بالقانون الدولي الإنساني المقترح للاعتماد في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين إلى إدراك أن الامتثال للقانون الدولي الإنساني لا يزال غير كافٍ. ويتيح هذا القرار فرصةً لجميع أعضاء المؤتمر الدولي لإعادة تأكيد قبولهم القانون الدولي الإنساني وتكثيف جهودهم لضمان الامتثال العالمي لهذا القانون.

(1) مقدمة

تحل هذا العام الذكرى 160 للقانون الدولي الإنساني الحديث القائم على المعاهدات والذكرى الخامسة والسبعون لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949. وينعقد المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون في لحظة فارقة؛ إذ تستوجب الكلفة الباهظة للنزاعات

المسلحة تجديد الالتزام بإنسانيتنا المشتركة. وتدور في الوقت الحالي رحي أكثر من 100 نزاع مسلح يتجاهل المجتمع الدولي ووسائل الإعلام معظمها، وغالبيتها نزاعات ممتدة تفرض عواقب تمتد إلى جيل بعد جيل.

لقد أحرز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي تقدماً في أنحاء العالم، والفضل يرجع إلى الجهود المتصلة للدول بدعم يأتي في الغالب من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية). ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. ويتيح المؤتمر الدولي فرصة لأعضائه لإعادة تأكيد الأهمية المستمرة للقانون الدولي الإنساني في حماية المتضررين من جراء النزاعات المسلحة وإعادة تأكيد التزاماتها التي لا تترزع بإنسانيتنا المشتركة. غير أن الأقوال وحدها لا تكفي إن لم تتبعها الأفعال. ومن شأن مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ التزامات القانون الدولي الإنساني بحسن نية أن تساعد على تضيق الفجوة بين قبول القانون والامتثال له، ومن ثم تعزيز قوة الحماية التي يتيحها القانون الدولي الإنساني للمتضررين من جراء النزاعات المسلحة.

ولأن القرار المقترح لا يركز على مواضيع بعينها، فيا حبذا لو قدّم أعضاء المؤتمر الدولي تعهدات مواضيعية مرتبطة بالتدابير المقترحة في القرار. وينبغي أن تُبرز هذه التعهدات أولويات الأعضاء الوطنية والإقليمية وتستهدف حصائل ملموسة وواضحة.

(2) معلومات أساسية

أظهر المؤتمر الدولي باستمرار، لعقد تلو عقد، اهتمامه بتعزيز تنفيذ القانون الدولي والالتزام به، لا سيما على المستوى الوطني.¹ وخلال تلك العقود اعتمدت قرارات وخطط عمل وخرائط طريق، واتخذت الدول ومكونات الحركة تدابير ملموسة لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي.² وقد سلط القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السادس

¹ انظر على سبيل المثال: القرار 26 الصادر عن المؤتمر الدولي العشرين المعنون "قمع انتهاكات اتفاقيات جنيف"، والقرار 5 الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس والعشرين المعنون "التدابير الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين المعنون "القانون الدولي الإنساني: من القول إلى الفعل، تقرير عن أعمال متابعة المؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السابع والعشرين المعنون "اعتماد الإعلان وخطة العمل"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين المعنون "اعتماد الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني"، والقرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين المعنون "إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة"، والقرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين المعنون "خطة عمل تمتد لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المعنون "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً".

² انظر: القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السابع والعشرين المعنون "اعتماد الإعلان وخطة العمل"، والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين المعنون "اعتماد الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني"، والقرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين المعنون "إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة"، والقرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين المعنون "خطة عمل تمتد لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني".

والعشرين الضوء على ضرورة أن تكون هذه المبادرات مدعومة بخبرات تقنية، بما يفضي إلى استحداث وحدة الخدمات الاستشارية التابعة للجنة الدولية.³

وقدّم القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2019، المعنون "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً" خريطة طريق مفصّلة وطموحة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. ومنذ عام 2019، اعتمدت الدول ومكونات الحركة تدابير في هذا الشأن، وهي خطوة جديرة بالثناء. ويهدف القرار المقترح إلى تعزيز هذه الجهود والاستفادة منها، وتشجيع تنفيذ القانون الدولي الإنساني بوتيرة أسرع. وهذا القرار مكملٌ أيضاً لقرار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً" باقتراحه مسارات تنتهجها الدول كي تعزز امتثال الأطراف الأخرى للقانون الدولي الإنساني.

(3) التحليل

تنجم عن النزاعات المسلحة خسائر فادحة تلحق بالمقاتلين والمدنيين على حد سواء. وقد استطاع القانون الدولي الإنساني أن يصمد أمام تحديات الزمن، بتركيزه على حماية البشر استناداً إلى قواعد تصون القيم الإنسانية الأساسية. فهو لا يزال أداة أساسية للحيلولة دون وقوع بعض أسوأ عواقب النزاع المسلح. وعندما يتمسك البشر بالروح الإنسانية، تُنقذ أرواحٌ ويُصان بعض الكرامة الإنسانية. غير أن الامتثال للقانون الدولي الإنساني ما يزال غير كافٍ في نزاعات مسلحة عديدة، ما يسفر عن معاناة مدمرة. من أجل ذلك يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين تنفيذ هذا القانون والامتثال له.

ومن أجل تحقيق ذلك، من الضروري التعهد بالتزامات على المدى البعيد وبذل جهود متواصلة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني تنفيذاً فعالاً على الصعيد المحلي. ويبدأ منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني بنثر بذور الامتثال للقانون في زمن ما قبل اندلاع النزاع أصلاً وإرساء توقعات واضحة بأن قواعد القانون ستُتبع بدقة إذا ما حدث انتهاك أو متى يحدث. واستناداً إلى هذا الفهم، فمن الضروري تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي من أجل إيجاد بيئة من شأنها أن تفضي إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني في حالة اندلاع نزاع مسلح، بما في ذلك حالة الاحتلال، وذلك بضمان استعداد جميع أطراف النزاع للاستجابة لمتطلبات هذا القانون على نحو ملائم.

³ انظر القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين المعنون "القانون الدولي الإنساني: من القول إلى الفعل"، تقرير عن أعمال متابعة المؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب"، الملحق الثاني.

وفي أعقاب اعتماد القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المعنون "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً"، أُحرز تقدمٌ ملحوظ في مضمار التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني في الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأطراف عن طريق اعتمادها تدابير تشريعية وإدارية وعملية. وهذه عملية تنسم بالتحسين المستمر، ففيها متسع على الدوام لاتخاذ خطوات إضافية. والمجال مفتوح في كل مكان لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي، على سبيل المثال عن طريق تعزيز إدماجه في العقيدة العسكرية والتعليم والتدريب العسكريين، ووضع برامج تدريب لجميع الأشخاص الذين يمكن أن يُطلب منهم تطبيق القانون وتفسير نصوصه، لا سيما البرلمانيون والقضاة والمدعون العامون وغيرهم من صانعي القرار، وعن طريق تشكيل لجان وطنية وهيئات مماثلة معنية بالقانون الدولي الإنساني وتقديم الدعم لها، وتعزيز التعاون في أوساط هذه اللجان وهيئات على المستويين الإقليمي والدولي، وعن طريق تعزيز القدرات المحلية لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويمكن الاطلاع على هذه التدابير وغيرها الكثير في "[دليل التنفيذ الوطني للقانون الإنساني](#)" الذي أصدرته وحدة الخدمات الاستشارية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في عام 2021. ويقدم هذا المرجع إرشادات للدول والجمعيات الوطنية بشأن سبل التعاون لتنفيذ قرار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً". وهو يشجع الدول والجمعيات الوطنية على التعاون بشأن الأفكار التي تتجاوز هذا القرار بغية دعم تنفيذ القانون الدولي الإنساني على نحو أفضل. والتنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني وسيلة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني بمجرد اندلاع النزاع. ومع ذلك، يجب الإقرار بأن إجراءات التنفيذ المدونة في المراجع لن تفضي من تلقاء نفسها إلى الاحترام الكامل للقانون على أرض الواقع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تقوم جميع أطراف النزاع المسلح على جميع المستويات بالامتثال عن قصد للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، وعندما يُرصد احترام القانون في الممارسة العملية، وعندما يتم التصدي لجميع الانتهاكات. وفي نهاية المطاف، فإن احترام القانون الدولي الإنساني مسألة تتعلق بالإرادة السياسية.

ولجميع هذه الأسباب، فإن هذا القرار لا يؤكد فحسب استمرار صلاحية قرار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً" ولا يحث فحسب أعضاء المؤتمر الدولي على تعزيز جهودهم لتحقيق أهدافه، بل يقدم أيضاً تدابير إضافية يمكن أن تتخذها الدول وغيرها من أعضاء المؤتمر الدولي لتعزيز تطبيق هذا القانون على أرض الواقع على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تمارس الدول نفوذها على أطراف النزاعات المسلحة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن التدابير الأخرى اغتنام جميع الفرص للإبلاغ طوعاً بالجهود المحلية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني؛ فمن خلال تبادل الممارسات الجيدة بشأن سبل

احترام الدول التزاماتها، يمكن أن تنشئ الدول حلقة حميدة تتعلم فيها كل دولة من الدول الأخرى وتسعى جاهدة لزيادة جهودها.

ولمكونات الحركة دورٌ تكميلي مهمٌ في العمل على احترام القانون الدولي الإنساني، وفقاً لمعاهدات القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة. فأما الجمعيات الوطنية فمنوطٌ بها التعاون مع حكوماتها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحماية الشارات المميزة التي تعترف بها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وأما اللجنة الدولية فمكلفتة، بموجب معاهدات القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة، بالعمل على تطبيق القانون الدولي الإنساني بحذافيره؛ فهي الوصي على القانون الدولي الإنساني. وأما الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) فمنوطٌ به مساعدة اللجنة الدولية في تعزيز القانون الدولي الإنساني وتطويره والتعاون معها في نشر المعرفة بهذا القانون وبالمبادئ الأساسية للحركة في أوساط الجمعيات الوطنية.

والهدف من القرار المقترح هو الحفاظ على زخم التدابير التي اتخذتها الدول ومكونات الحركة فيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وهو يرسى أساساً لزيادة المبادرات، لا سيما على المستوى الدبلوماسي ومستوى صنع القرار، لضمان مراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني وبذل كل الجهود للامتثال لها.

(4) الآثار المترتبة على الموارد

لن يترتب على تنفيذ هذا القرار أي عبء مالي إضافي غير ما هو مفروض على الدول أساساً عملاً بالتزاماتها القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني، وعلى مكونات الحركة في أداء مهامها وولاياتها الاعتيادية.

(5) التنفيذ والرصد

من أجل تنفيذ القانون الدولي الإنساني تنفيذاً فعالاً، لا بد من بذل جهود متواصلة على المدى البعيد. لذلك، ومثلما كان الأمر مع قرار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون، فليس للقرار المقترح إطار زمني محدد. ولدى الدول ومكونات الحركة وسائل عديدة تحت تصرفها لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ القرار. فقد أصدرت طوعاً دولٌ عديدة في السنوات الأخيرة تقارير بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني تثبت أنها طريقة تحظى بتقدير كبير تهدف إلى تبادل تدابير التنفيذ. إضافة إلى ذلك، لم يتناول القرار مواضيع بعينها في القانون الدولي الإنساني، لذلك فالدول والجمعيات الوطنية مدعوة لتقديم تعهداتها بشأن مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة لها، والالتزام

بخطوات ملموسة لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في هذه المجالات. ولدور اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني، حيثما ينطبق، أهمية خاصة في ضمان تحويل القرار المقترح إلى أفعال ملموسة.

(6) الاستنتاجات والتوصيات

يدعو القرار المقترح المعنون "نحو ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني" الدول ومكونات الحركة كافة إلى زيادة جهودها لضمان تقديم قواعد القانون الدولي الإنساني حماية حقيقية للمتضررين من جراء النزاعات المسلحة. وهو يبحث أيضاً على الإدماج المنهجي للاعتبارات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني في المداولات والقرارات والسياسات والتوجيهات على المستويات كافة. وترى اللجنة الدولية أن التدابير المقترحة في القرار ستعزز ثقافة الامتثال للقانون الدولي الإنساني على الصعيد العالمي.